ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"

2022
العدد (42)
السنة الثالثة
ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

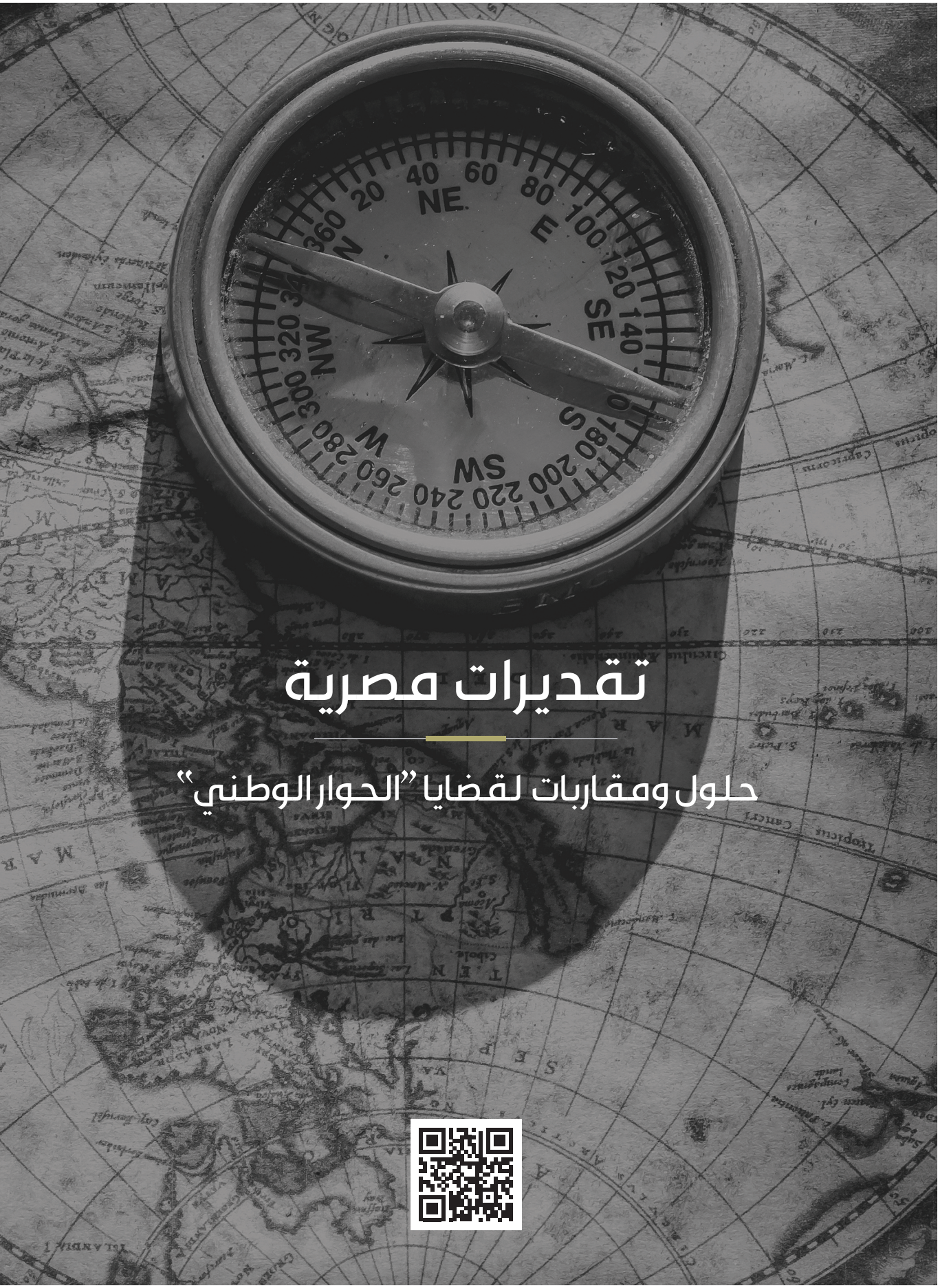

تقديرات مصرية

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

العـدد
42

تقديرات مصرية

إصـــدار شهـري

السنة الثالثة - أغسطس 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: الحوار الوطني.. وتطوير الإصلاح الشامل
د. عبد المنعم سعيد

12 الإصلاح السياسي ومتطلبات الدولة المدنية
د. جمال عبد الجواد

15 سبل بناء مقاربة شاملة لحقوق الإنسان
أ. عزت إبراهيم

18 مقترحات لتقليص حواضن الإرهاب والتطرف
د. دلال محمود

21 محفزات زيادة دور القطاع الخاص في التنمية
أ. مجدي صبحي

24 فرص وتحديات اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى مصر
د. مدحت نافع

28 توسيع الرؤية المصرية لتمكين حقوق المرأة
أ. مي عجلان

32 نحو مقاربة جديدة للعمل الأهلي في مصر
د. أيمن عبد الوهاب

36 حدود استفادة مصر من استضافة قمة المناخ
د. عمر الحسيني

39 آليات تطوير حرية تداول المعلومات في مصر
د. رغدة البهي

43 مداخل تعزيز الأمن المجتمعي في مصر
د. عزة هاشم

46 المرأة والشباب في مصر.. مؤشرات التمثيل والتمكين
أ. هبة زين

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"

4 محفزات زيادة دور القطاع الخاص في التنمية

أ. مجدي صبحي
رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

واحد من المحاور الأساسية التي قد ينطوي عليها الحوار الوطني في الشأن الاقتصادي هو دور القطاع الخاص في التنمية. والواقع أن هذا الدور باعتراف الجميع، بدءًا من الحكومة، هو أقل مما يراد له بكثير، فحصة الاستثمارات الخاصة لا تتعدى نحو 30% من جملة الاستثمار، بل انخفضت عن هذا المستوى في بعض السنوات الأخيرة.

وقد قدمت الحكومة مؤخرًا "وثيقة سياسة ملكية الدولة"، حيث تعد خريطة طريق للقطاع الخاص توضح أيّ القطاعات التي سيتاح له الاستثمار فيها بحرية منفردًا دون تدخل من الدولة، وأيها سيمارس الاستثمار فيها إلى جانب الدولة مع تقليص دور الدولة تدريجيًا، كما أن قطاعات أخرى ستستمر الدولة في التواجد فيها بقوة، كونها قطاعات استراتيجية أو مطلوبة لأهداف اجتماعية. ورغم الأهمية الكبرى لهذه الوثيقة، إلا أنها ليست كافية بمفردها لتحفيز القطاع الخاص.

أولاً- مشكلة القطاع الخاص

تكمن المشكلة في أنه دون التدخل الحكومي مباشرة لتحفيز القطاع الخاص لزيادة دوره، فذلك يعني استمرار تدهوره. إذ شهد نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر خلال شهر يونيو 2022 انخفاضًا هو الأسوأ منذ عامين تحديدًا، حسب مؤشر مديري المشتريات "PMI". فقد سجل هذا المؤشر الذي تُصدره "استاندرد آند بورز" تراجعًا في مصر من 47 نقطة في مايو إلى 45.2 نقطة في يونيو 2022، ليسجل بذلك أدنى مستوى له منذ يونيو 2020، أي في خضمّ الموجة الأولى لجائحة كورونا. وجدير بالذكر أن انخفاض المؤشر عن 50 نقطة يعني الانكماش.

وتعقيبًا على بيانات المؤشر، أوضح ديفيد أوين، الخبير الاقتصادي في "إس آند بي غلوبال ماركت إنتلجنس"، أن "الشركات المصرية عانت انكماشًا حادًا في الأعمال الجديدة في يونيو 2022، مما أدّى إلى أقوى تدهور في أوضاعها الاقتصادية منذ تطبيق إجراءات الإغلاق خلال موجة كورونا الأولى في الربع الثاني من عام 2020".

وهبط اثنان من أكبر مكوّنات "PMI"، وهما مؤشرا الإنتاج والطلبات الجديدة، إلى أدنى مستوياتهما منذ الربع الثاني

من 2020، مسجلَيْن تقلّصات ملحوظة في كل من النشاط الصناعي والمبيعات. وانخفضت الطلبيات الجديدة بسبب القفزة في أسعار البيع، في حين ارتفع تضخم تكلفة الإنتاج إلى أعلى مستوى في نحو 4 سنوات، الأمر الذي انعكس في تراجع مستويات الشراء بوتيرة ملحوظة وسط قيود العرض.

وتضرّر الاقتصاد المصري بعد أن دفعت الحرب الروسية الأوكرانية المستثمرين الأجانب إلى الفرار من الأسواق الناشئة. ومع ذلك، اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات لمواجهة تداعيات هذه الأزمة المترافقة مع ارتفاع التضخم العالمي وقفزة أسعار السلع واضطرابات سلاسل الإمداد، ويأتي في مقدّمها تحريك سعر الصرف، ورفع الفائدة، وإجراءات تنظيم التصدير.

هنا، يرى ديفيد أوين أن التراجع في الطلب نَجَمَ عن ارتفاع التضخم وتشديد السياسة النقدية، إذ أدّى قرار البنك المركزي المصري بخفض قيمة الجنيه مقابل الدولار في مايو الماضي إلى زيادة تكلفة استيراد السلع، إذ أفاد 45% من الشركات التي شملها الاستطلاع بارتفاع التكاليف لديها.

عقب ذلك، رفعت الشركات الأسعار في يونيو 2022 بأسرع وتيرة منذ فبراير 2017، بعكس الزيادات المتواضعة في الشهور الخمسة الأولى من العام. ويشير هذا الارتفاع الحاد، حسب أوين، إلى أن "الشركات بصدد نقل الجزء الأكبر من تكاليفها إلى العملاء، وسط تضاؤل الآمال بأن تسهم الخصومات على الأسعار بتحفيز انتعاش الطلب".

ثانيًا- محفزات أساسية

السؤال الكبير المطروح -إذن- على مائدة الحوار الوطني هو: ما المطلوب حتى تزيد مشاركة القطاع الخاص في النمو، وبالتالي إتاحة المزيد من السلع والخدمات والمزيد من فرص العمل، وإجمالاً تحقيق ارتفاع في مستوى معيشة المصريين؟ فهذه في النهاية هي غاية أي تنمية اقتصادية تحدث في أي بلد من بلدان العالم.

هنا، يمكن الإشارة إلى عدة محفزات رئيسية ينبغي توفرها حتى يمكن جذب الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أم أجنبية إلى دائرة النشاط الاقتصادي.

1. **توفير الثقة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص،** وليس أدل على أهمية هذا المطلب من وجود تحفظات لبعض رجال القطاع الخاص على "وثيقة سياسة ملكية الدولة" التي توضح شك البعض في مقدرة الوثيقة على حفز القطاع الخاص. إذ تضمنت هذه التحفظات على نص الوثيقة، حسب جريدة الوفد المصرية، "عدم وجود تعريفات تفصيلية واضحة لكثير من المصطلحات المستخدمة بالوثيقة. وضرب البعض مثالاً بمصطلح "الدولة"، وإن كان يشمل هذا المصطلح الجهات السيادية أم لا؟، فضلاً عن مصطلح "الأمن القومي" الذي تبرر به الوثيقة إمكانية دخول الدولة لقطاعات استثمارية يعمل بها القطاع الخاص مستقبلاً. وذكر رد القطاع الخاص على الوثيقة أن الحكومة قد تستخدم مستقبلاً نص اعتبارات الأمن القومي لإنشاء مصنع للشوكولاتة بدعوى تلبية احتياجات المواطنين منها على سبيل المثال. وأضاف أنه يجب أن تنص الوثيقة على تأكيد أن دور الدولة في الاقتصاد يجب أن يكون منظمًا وميسرًا للنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

وطالب القطاع الخاص بإقرار مبدأ مرونة الوثيقة بما يسمح بإمكانية تعديلها كل عام أو اثنين، طبقًا لمستجدات الأوضاع، وأكد ضرورة ألا تقترن الوثيقة بالحكومة الحالية، وإنما تبقى ملزمة لأي حكومة قادمة. وتحفظ القطاع الخاص أيضًا على ذكر الوثيقة أن الدولة ستبقى مستقبلاً في قطاعات الألبان واللحوم والدواجن، وأكد أن هذه القطاعات مشبعة بالاستثمارات، ودخول الحكومة فيها لن يمثل إضافة، وإنما مزاحمة للقطاع الخاص، خاصة أن هناك اكتفاء في بعض هذه القطاعات. وأكد أن المفترض أن يكون دخول الحكومة للاستثمار مقصورًا على قطاعات مستقبلية لا توجد فيها استثمارات، وأن يكون وجودها محددًا بفترة

زمنية لحين تهيئة المناخ للقطاع الخاص للدخول وتولي مسئولية المشاركة في تحمل التنمية.

"مثل هذه الحالة تستدعي أعلى درجات تبادل الثقة بين الدولة والقطاع الخاص، بحيث تتيح الدولة الفرص وحرية اتخاذ القرار الاقتصادي، بينما يقدم القطاع الخاص من خلال مؤسساته أعلى درجات الاستثمار. فما يحتاجه القطاع الخاص في هذه المرحلة ليس فقط الثقة في الوثيقة وقواعد التخارج، وإنما أكثر من ذلك أن الثقة في دور القطاع الخاص سوف تستمر ولن يكون هناك تراجع في عودته".

والواقع "أننا غالبًا ما نستخدم كلمة الثقة دون أن نلقي لها بالاً. ولكن من خلال العمل الجاد والحريص توصلت دراسة إلى تعريف الثقة بأنها "رأس المال الاجتماعي"، أي إنها "تلك المعتقدات والقيم الراسخة والمشتركة التي تساعد مجموعة من البشر على التغلب على مشكلة "السلوك الطفيلي" في سياق سعيها للقيام بأنشطة اجتماعية عالية القيمة". وقد خَلُصت الدراسة إلى أنه حيثما تنشأ الثقة، وتقوم على أساس متبادل، أي حيثما تنشأ "مشاعر الثقة" في السياسات والمؤسسات والأنظمة، ستتمكن الاقتصادات من تحقيق مزيد من الإنجازات."

2. **توفير الأيدي العاملة المدربة التي تمتلك المهارات الأولية للقيام بأعباء العمل.** ويوضح تقرير للبنك الدولي بعنوان "خلق الأسواق.. تحقيق الإمكانيات الكاملة لقطاع خاص منتج" أن مؤسسات الأعمال تواجه تحدي نقص المهارات، فالقوة العاملة الضخمة يجب أن تكون مجهزة بشكل جيد لسوق العمل، لكن هناك فجوة بين نواتج التعليم واحتياجات سوق العمل، حيث أكد نحو 20% من الشركات أن قوة العمل ليست متعلمة بالقدر الكافي مما يمثل عقبة رئيسية أمام دعم القدرات التنافسية، وبالرغم من ذلك لا يستثمر القطاع الخاص كثيرًا في مجال التدريب، كما أن هناك صعوبة في الاحتفاظ بالعاملين المدربين، كما أدى انخفاض الأجور وضعف بيئة العمل إلى الحد من إنتاجية العامل.

ويوضح التقرير أن التغلب على هذه الإشكالية يتطلب نهجًا شاملاً يتجاوز الإصلاحات التعليمية، ويمكن أن يستخدم القطاع الخاص التكنولوجيا التعليمية لتحسين مؤهلات الخريجين وملاءمتهم لوظائف القطاع الخاص، والتدريب على المهارات الرقمية أمر ضروري في جميع مستويات التعليم لتطوير محتوى جديد، كما يجب تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع التعليم.

إضافة إلى ما جاء في هذا التقرير يمكن للدولة أن تشجع القطاع الخاص على مد نطاق نشاطه للمدارس الثانوية الفنية الحكومية كما حدث في عدد من الحالات، وذلك لتخريج خريجين لا يستغرقون وقتًا طويلاً في التدريب بالمصانع لاكتساب المهارات المطلوبة.

3. **ضرورة تدخل الدولة لتنشيط سوق الأوراق المالية كوسيلة لتوسيع قاعدة الملكية وتوفير التمويل للقطاع الخاص،** وذلك عن طريق المزيد من طروحات الخصخصة التي ستزداد خلال الفترة المقبلة كما أوضحت الحكومة لكي تبلغ 40 مليار دولار على مدى أربع سنوات. إذ يرى بعض المحللين "أن كثرة الاستحواذات في السوق أمر غير صحي، لأنَّه سيعمل على خفض الحصص السوقية، وما يحدث يشبه التأميم للبورصة، لكن من قبل الشركات ذات الملاءة المالية الكبيرة".

هذه هي بعض الاتجاهات التي يمكن التفكير فيها للعمل على جذب القطاع الخاص للمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي حتى يتحقق الهدف الطموح الذي وضعته الحكومة، وهو زيادة الاستثمار الخاص من 30% إلى 65% من الاستثمارات الإجمالية خلال ثلاث سنوات.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies